

القتل والدية ، زال عنه بمقدار ما عَفَوْا عنه من حِصَصِهِمْ^(١) وإن قبلوا الدية جميعاً ولم يَغْفُ أحدٌ منهم عن شيءٍ منها فهي لهم جميعاً .

(١٤٣٤) وعنه (ع) أنه قال : إذا قَتَلَ رجل رجلاً عمداً وليس للمقتول وليٌّ من أهلِ الدِّمَةِ قال : يعرض الإمامُ على قرابته من أهلِ الدِّمَةِ الإسلامَ ، فمن أسلم منهم فهو وليُّه ، يدفع القاتلُ إليه ، فإن شاء قَتَلَ وإن شاء عَفَا وإن شاء أخذ الدية ، فإن لم يُسَلِّمْ من قرابته أحدٌ كان الإمامُ وليَّ أمرِهِ ، فإن شاء قَتَلَ وإن شاء أخذ الدية وجعلها^(٢) في بيت مال المسلمين^(٣) .

(١٤٣٥) وعنه (ع) أنه سُئِلَ عن رجلٍ قَتَلَ أو سَرَقَ ثم لَجَأَ إلى الحرم ، فقال : لا يُؤْوَى ولا يُطْعَم ولا يُسْقَى ولا يَبَايَعُ ، فإذا خرج إلى الحِلِّ أقيم عليه الحدُّ .

(١٤٣٦) وعن رسول الله (صلع) أنه قال : مِن جَهْدِ البلاءِ أن يُقَدَّمَ الرجلُ فيُقَتَلَ صبراً ، والأسيرُ ما دام في الوثاق ، والرجلُ يجد على بطن امرأته رجلاً . وقال (صلع) : لا قَوَدَ إلَّا بالسيف . وقال على (ع) : لا يُقَادُ من أحدٍ إذا قُتِلَ إلَّا بالسيف ، وإن قَتَلَ بغير ذلك . ويُقْتَضَى من العين بآن يوضَع على العين الصحيحة قُطْنَةٌ وتُرَبَّطُ ، ثم تُحَمَّى مرآةً وتُقَدَّمُ إلى العين التي يُقْتَضَى منها وتُفْتَحَ إليها حتى تسيل ، وإن فُتِحَ المقتَضَى منه عينٌ الذي جَنَى عليه بغير ذلك .

(١٤٣٧) وعن رسول الله (صلع) أنه نهى عن المُثَلَّةِ ، وعن على (ع) : مَن مَثَلَ بِأَحَدٍ مَثَلَ بِهِ .

(١) د ، ط - بحصصهم .

(٢) ي يجعلها ، ط ، ع - فجعلها .

(٣) حش ي - من مختصر الإيضاح - قلت : فإن عفا عنه الإمام ، قال : إنما هو حق لجميع الناس وإنما على الإمام أن يقتل ويأخذ الدية وليس له أن يعفو .